«أكوا باور» تستهدف المساهمة في تحقيق الخطة الإستراتيجية المستقبلية للكويت

الزهير: الاقتصاد الحديث يعتمد كلياً على الكهرباء لتوفير جميع مقومات التنمية

■ احتياجات الكويت من الكهرباء في 2030 ستصل إلى نحو 30 جيجا وات

■ الشرهان: حجم استثمارات الشركة يبلغ نحو 30 مليار دولار فيما يبلغ رأسمالها 6 مليار ريال

■ الشركة قامت العام الفائت بتمويل 47 مشروعاً مجتمعياً بقيمة 11 مليون ريال

ثامر الشرهان

يوسف الزهير

أكوا باور

خلال مؤتمر صحافي عقدته شركة أكوا باور أكد المدير التنفيذي لقسم تطوير الأعمال في الشركة يوسف الزهير، أن الكويت جاذبة للمستثمرين، وذلك في ظل ما تتمتع به الدولة من لوائح وأنظمة ومعدلات نمو وعوامل اقتصادية تجعل هناك دافعاً نحو الاستثمار.

واضاف الزهير، ان إحتياجات الكويت من الماء والكهرباء في 2030 ستصل إلى نحو 30 جيجا وات من الكهرباء مقارنة بنحو 14 جيجاوات حاليا، ناهيك عن تزايد معدلات استهلاك الماء بنسب تصل إلى 7 في المئة سنويا.

و بين الزهير أن «أكوا باور» تركز على توفير الكهرباء والمياه المحلاة بكفاءة وموثوقية وأمان بأقل تكلفة ممكنة، فعلى الرغم من أنهما شريان التنمية، إلا اننا نواجه نقصا محتملاً في كليهما نظرا للزيادة السكانية المتزايدة والحرص المتنامي على تحسين الظروف المعيشية للناس، لذلك، ليس من المستغرب أن تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى نمو الطلب العالمي على الكهرباء بنسبة 60 في المئة بحلول 2040، في ظل نمو الطلب على المياه في الأسواق التي تعمل بنسبة لا تقل عن 6 في المئة سنويا.

واشار إلى ان الإقتصاد الحديث يعتمد اعتمادا كليا على الكهرباء لتوفير جميع مقومات التنمية، بداية من الإنارة وحتى تكنولوجيات الحاسب الآلي، في حين تمثل المياه النظيفة حاجة أساسية لا غنى عنها، ومع ذلك، لا يدرك الكثير منا الارتباط الوثيق بينهما. ولقد أظهرت دراسة أجراها باحثون من جامعة أرهوس وكلية الحقوق في فيرمونت انه في حالة استمرار انماط الاستخدام الحالية، فلن توجد كميات كافية من مياه الشرب في العالم بحلول عام 2040.

وتزداد المشكلة تعقيداً عند إضافة الاستخدامين الرئيسيين الآخرين للمياه وهما الزراعة والصناعات الاستخراجية، ويعني ذلك إمكانية فقدان 45 في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، الذي يقدر بقيمة 63 تريليون دولار ، بسبب نقص المياه بحلول عام 2050. وتعادل هذه النسبة 1.5 ضعف حجم الاقتصاد العالمي الحالي، وبذلك، يستحيل تحقيق أي تنمية شاملة دون طرح حلول فعالة لأزمة نقص الكهرباء والمياه. وتتميز «أكوا باور» عن غيرها بانها توفر حلولا لنقص الكهرباء والمياه، إدراكا منها بخطورة ذلك الأمر، مبينا أن 50 في المئة من مشاريع الشركة في المملكة، إذ تلتزم مع شركائها، بحل مشكلات نقص الكهرباء والمياه، وغالبا ما تعمل حتى في أصعب الظروف في العالم.

وتعمل أكواباور في 10 بلدان حالياً، وقامت باعتماد مجموعة متنوعة من الحلول التقنية لدعم سعي الحكومات في توفير المياه المحلاة بالسعودية والطاقة الكهربائية بصورة موثوقة وبأقل تكلفة ممكنة.

من جانبه نوه ثامر الشرهان العضور المنتدب لشركة أكوا باور، إلى حجم أعمال الشركة، إذ تشمل محفظة مشاريعها 36 مشروعا في 3 قارات، بإجمالي سعة انتاجية متعاقد عليها من الطاقة الكهربائية بلغت أكثر من 22 جيجا وات، وبلغ إجمالي السعة الإنتاجية المتعاقد عليها من المياه المحلاة نحو 2.7 مليون متر مكعب يوميا، وذكر أن حجم استثمارات الشركة يبلغ نحو 30 مليار دولار، فيما يبلغ رأسمالها 6 مليار ريال.

وذكر الزهير ان الشركة إلتزام التام بدعم للمجتمعات المضيفة التي تعمل فيها، وذلك من خلال تعزيز الكفاءة الفنية لقوة العمل المحلية عن طريق التدريب على المهارات والتطوير المهني، فضلاً عن تعزيز المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة في سلسلة التوريد، مبينا أن الشركة قامت العام الفائت بتمويل 47 مشروعا مجتمعياً بقيمة 11 مليون ريال سعودي من أجل مساعدة المجتمعات المحلية في استحداث مصادر دخل إضافية من التحسينات الزراعية والحرف اليدوية. هدفنا هو تقديم قيمة اقتصادية طويلة الأجل، وذلك بطريقتين هما استغلال وجودنا القوي في السوق لخفض التكاليف على امتداد سلسلة التوريد، وتغطية التكاليف ضمن إطار زمني يتراوح بين 25-30 عاما. وسرد تقنيات الشركة للطاقة المتجددة كالتالي: الطاقة الشمسية المركزة (CSP)، وفيها يتم تحويل الضوء المركز إلى حرارة تشغل للخلايا الشمسية الموزعة على أسطح المباني، تولد محطاتنا الكهرباء، وذلك على عكس الألواح الكهروضوئية، التي تولد الطاقة من خلال التأثير الكهروضوئي.

تتمثل أحدث إضافة إلى محفظتنا من الطاقة الشمسية المركزة في مشروع المرحلة الرابعة من مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية بقدرة 700 ميجا واط وبتعريفة تشغيلية بلغت 7.30 سنتات لكل كيلوواط ساعة، ويمثل هذا المشروع إنجاز عالمي كبير ويضمن الحصول على الطاقة الشمسية الموثوقة والقابلة للتوزيع خلال الليل.

تأتي تقنية ألواح الطاقة الكهروضوئية (PV)، والتي تقوم بتحويل ضوء الشمس إلى طاقة كهربائية، وخلافا للخلايا الشمسية الموزعة على أسطح المباني، تولد محطاتنا الكهرباء، وذلك على عكس الألواح الكهروضوئية، التي تولد الطاقة من خلال التأثير الكهروضوئي.

تتمثل أحدث إضافة إلى محفظتنا من الطاقة الشمسية المركزة في مشروع المرحلة الرابعة من مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية بقدرة 1 جيجا واط وبتعريفة تشغيلية بلغت 5.84 سنتات لكل كيلوواط ساعة على مدى 25 عاماً، وهو اقل مستوى للتكلفة في العالم في ذلك الوقت، وينافس تكلفة الكهرباء المولدة بالوقود التقليدي مثل الغاز الطبيعي، مما يعكس انخفاض تكاليف تقنية الطاقة الشمسية الكهروضوئية.

وتأتي طاقة الرياح، إذ تستخدم المحطات العاملة بها مجموعة من التوربينات المستخدمة لتوليد الطاقة الكهربائية من الحركة الميكانيكية الناتجة عن تدفق الهواء. وكما هو الحال بالنسبة لمحطات الطاقة الشمسية، يمكن لهذه المحطات تغذية شبكة الكهرباء العامة مباشرة بعد مرورها بمحولات كهربائية، لتحل محل محطات الطاقة التقليدية، وتختلف طاقة الرياح اختلافا كبيرا على مدار السنة وغالباً ما يجب تكملتها بمصادر أخرى لضمان توليد الطاقة بشكل متسق.

أما تقنية التخزين الحراري (TES)، فتقوم على تخزين الطاقة الحرارية في مستودعات تخزين الطاقة بحيث يمكن استخدامها لاحقاً لتوليد الطاقة المركزة، ويمكن دمج هذه التقنية بفعالية مع نظام الطاقة الشمسية من أجل ضمان الاستمرار باستخدام الطاقة أثناء.

خلال السنوات الخمس الماضية

30 مليار درهم ... حجم الزيادة في تعاملات الأراضي بدبي

كشفت إحدى أكبر شركات الوساطة العقارية في دبي أن مبيعات الأراضي في دبي نمت خلال السنوات الخمس الماضية بقيمة 30 مليار درهم إماراتي، مؤكدة بأن منطقة الخليج التجاري تعتبر من المناطق ذات الأهمية في النمو المستقبلي.

وقال فراس المسدي، الرئيس التنفيذي لشركة "أف إيه إم العقارية"، أنه وحتى 9 نوفمبر بلغت مبيعات الأراضي 68 مليار درهم إماراتي، مقارنة بـ 38 مليار درهم للعام 2012.

واوضح المسدي بأن اهتمامات المستثمرين قد تحولت في الفترة الأخيرة نحو تطوير الأراضي، وبأن شركته قد باعت قدعة ارض في منطقة الخليج التجاري بمبلغ 150 مليون درهم إلى مطور جديد في سوق دبي.

وتعمل "أف إيه إم العقارية"، حاليا إلى جنب مع المطور لتطوير برج سكني بمخطط طابقي يقدر بـ 500,000 قدم مربع، والذي ستصل قيمته حال الانتهاء منه إلى 700 مليون درهم إماراتي.

وقال فراس المسدي: "منذ العام 2012 ونحن نشهد نموا متصاعدا، وعلى وجه الخصوص في منطقة الخليج التجاري، سواء من حيث قيمة تعاملات الأراضي أو حجم القطع التي بيعت على مدى السنوات الخمس الماضية، نمت مبيعات الأراضي من 482 مليون درهم حتى 3.3 مليار درهم، في الوقت الذي زاد فيه الحجم من 731.000 قدم مربع إلى 2.5 مليون قدم مربع". وأضاف: "شهد المخطط الكلي لمنطقة الخليج التجاري تطورات هائلة في الآونة الأخيرة، وساهم افتتاح التوسعة الجديدة للقناة المائية في استقبال موجة جديدة من المشاريع، المطور الذي نتعامل معه يرى فرصا عظيمة في دبي، وأول استثمار لهم في دبي ستصل قيمته إلى 700 مليون درهم إماراتي".

وخلال السنوات القليلة الماضية، تمكنت "أف إيه إم العقارية" من عقد صفقات لبيع أراضي في دبي بقيمة اجمالية بلغت 3 مليارات درهم.

ويرى الشريك المساعد فيها، طارق بو كروم، أن الطلب المتنامي على الخدمات المتخصصة باستشارات الأراضي ما هو إلا مؤشر على نضج السوق.

وعلق بو كروم قائلا: "منذ العام 2014 أتاحت الظروف في السوق إمكانية بيع وشراء الأراضي والربح منها خلال فترة زمنية قصيرة، كما انتقل التركيز من المضاربة إلى تطوير الأراضي كاستثمار طويل الأمد. المطورون والمستثمرون الذين يدركون حجم الإمكانات الحقيقية يتوجهون لشركات إدارة المشاريع التي تتمتع بسجل مميز في استشارات الأراضي لمساعدتهم في تحديد موقع الأرض الأنسب والتطوير عليها حسب توجهات السوق".

وعمل طارق بو كروم عن قرب مع الشركة السعودية "أرتار للتطوير العقاري" في مشروعها "مدى ريزيدنسز"، البرج السكني الفاخر المؤلف من 36 طابقا في منطقة داون تاون دبي، والذي سيتم تسليمه حسب المخطط في الصيف القادم.

ويرى بو كروم أن المشروع الجديد يعتبر مثالا للكيفية التي ينضج بها سوق دبي العقاري، ليس فقط من خلال تضاؤل أعداد المضاربين، بل في تبني معايير أكثر تعقيدا لتحقيق أفضل عائد على الاستثمار، وقال: "هناك تركيز أكبر على أبحاث السوق، ليس فقط لتحديد قطعة الأرض الأنسب، بل ولتطوير عقار يلبي الطلب ويوفر مزايا خاصة".

يشار إلى أن شركة "أف إيه إم العقارية" تمكنت من تحقيق مبيعات بقيمة 1.6 مليار درهم لوحدات سكنية في سيتي ووك، الوجهة السكنية الجديدة التي تطورها وتديرها مراس في قلب الجميرا.

طارق بو كروم

فراس المسدي

«الوطني للاستثمار» تفوز بجائزة «أفضل مدير أصول في الكويت»

جانب من تسليم الجائزة

أعلنت شركة الوطني للاستثمار فوزها بجائزة «أفضل مدير أصول في الكويت لعام 2017»، التي تمنحها مجلة جلوبال إنفستور لجوائز الشرق الأوسط، وتمثل تأكيدا على التزامها بالتميز والمكانة الرائدة. وقد فازت شركة الوطني للاستثمار بالجائزة المتميزة استنادا إلى سلسلة معايير خضعت لحكم محرري مجلة جلوبال إنفستور ومجموعة من الخبراء في القطاع. وتسلم الدكتور حسين شحرور، مدير عام قسم إدارة الأصول الإقليمية في شركة الوطني للاستثمار هذه الجائزة خلال الفعاليات السنوية لجوائز الشرق الأوسط التي عقدت في دبي بتاريخ 14 نوفمبر 2017. وعلى مدار السنوات الثماني الماضية، منح هذا البرنامج المرموق العديد من الجوائز للشركات في المنطقة التي قادت مجال الاستثمار من حيث الأداء والابتكار والتميز.

تعقيبا على هذا الإنجاز، قال السيد نيل معروف، نائب الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار إن: «الجائزة تمثل دليلا على نمونا المستمر، والاهتمام المتواصل بتقديم الجودة وأعلى المعايير في المنتجات والخدمات الاستثمارية التي نوفرها لعملائنا والمستثمرين. ونعتز بترشيحنا ومانيل مثل هذه الجوائز الهامة، إذ تمثل اعترافا بالمساعي والجهود التي نبذلها لإضافة قيمة لمساهمينا وأصحاب المصالح في كل ناحية من نواحي أنشطتنا وأعمالنا».

وأضاف: «إن قدرة شركة الوطني للاستثمار على نيل هذه الجوائز المرموقة عاما بعد عام ما هو إلا نتيجة التزامنا المستمر بالتميز من خلال تقديم حلول استثمارية مبتكرة تلبي طموحات عملائنا في عالم الاستثمار».

من جانبها، تقدم إدارة الأصول الإقليمية في شركة الوطني للاستثمار منتجات استثمارية مبتكرة ومتميزة، حائزة على العديد من الجوائز، وتهدف إلى تحقيق نمو دائم مع التركيز على الشفافية وإدارة المخاطر. ومن بين هذه المنتجات الحسابات المدارة بشكل منفصل والصناديق الاستثمارية. وتجدر الإشارة إلى أن فريق إدارة الأصول الإقليمية في الشركة يضم نخبة متخصصة لديها خبرة طويلة ممتدة لعقود في مجال الاستثمار في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

«الدولي» شارك في رعاية ملتقى «B2B4SME» لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

التزاماً منه بمسؤوليته الاجتماعية وخاصة تجاه الشباب، قدّم بنك الكويت الدولي مؤخراً رعايته للملتقى B2B4SME والذي نظمته الجمعية الكويتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لمدة يومين متتاليين، وذلك تحت رعاية وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية، هند الصبيح.

ويسعى هذا الملتقى الأول من نوعه في الكويت إلى خلق حلقات التواصل ما بين الشركات الصغيرة والمتوسطة وبين الشركات الكبيرة في القطاع الخاص، إلى جانب فتح المجال لتبادل الحوار والخبرات بين الشباب من رواد الأعمال، والتعارف بين أصحاب المشاريع أنفسهم.

ومن جانبه، قال مدير وحدة الاتصال المؤسسي في البنك، نواف ناجيا: "أن بنك الكويت الدولي ممثلاً بوحدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، قد حرص على رعاية هذا الملتقى نظراً لما يلعبه من دور بناء في تشجيع ودعم الشباب الكويتي في مشاريعهم، إلى جانب تطوير أفكارهم وإظهار إبداعاتهم خصوصاً في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة."

مشيراً إلى أن الدولي يعمل باستمرار على رعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما من شأنه تكوين مجتمع ريادي يُحفّز أصحاب المشاريع على الإبداع، ويمكّن القطاع الخاص من اقتناص الفرص التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للبلاد.

ومن الجدير بالذكر أن دور بنك الكويت الدولي لا يقتصر على تقديم الخدمات المصرفية المبتكرة والمناسبة لتطلعات الشباب فحسب، وإنما يمتد ليكون داعماً وشريكاً أساسياً لهم من خلال مشاركته في الفعاليات والمبادرات الاجتماعية الشبابية الهادفة، مما يجعله في مصاف البنوك الكويتية الرائدة في دعم هذه الشريحة من المجتمع.